تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة

الدكتور صالح زياني
أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية
كلية الحقوق جامعة باتنة

مقدمة:

تعد قضية الأمن من القضايا المركزية في مجال العلوم السياسية بشكل عام والعلاقات الدولية بشكل خاص. وقد حظي هذا المفهوم باهتمام بالغ من قبل الباحثين خلال العقدين الآخرين، بفعل التحولات الهامة التي عرفتها معظم الدول سواء على مستواها الداخلي أو في علاقاتها مع بعضها البعض.

فالتحولات التي أفرزتها العولمة مست العديد من المتغيرات المحددة لشكل المنظومة الدولية وكذا ترتيب القوى فيها، وانعكس ذلك على الأمن القومي للدول. فقد أثر عمق التحولات المصاحبة لتنامي العولمة في تنوع مضامين الأمن القومي للدول، وعليه لم تعد تهديدات هذا الأمن مقتصرة على الجانب العسكري كما سنأتي إليه فيما بعد، بل أصبحت التهديدات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والمجتمعية والثقافية أكثر حضورا كما تؤكده العديد من الشواهد الإمبريقية حاليا.

تعالج هذه المقالة تأثير هذه التحولات المعولمة ذات الإيقاع السريع على الأمن القومي الجزائري، وذلك من خلال محاولة الإجابة على تساؤل محوري مفاده ما هي أهم التهديدات التي تواجه الأمن القومي الجزائري في ظل العولمة؟

إن الإجابة على التساؤل الآنف الذكر تدفعنا لفحص وتحليل العناصر التالية وهي:

1- عرض لأهم المضامين التي يحملها مفهوم الأمن لاسيما في ظل التحولات التي تعرفها المنظومة الدولية حاليا.

2- فحص لطبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية ومدى تجاوبها مع التحولات التي يفرزها تنامي العولمة.

3- حصر لأهم التهديدات الأمنية التي توجه الأمن القومي الجزائري حاليا.

4- خاتمة واستنتاجات.

1 - المضامين المختلفة للأمن:

إن التنظير المستفيض الذي يحظى به مفهوم الأمن والقضايا المتعلقة به خلال العقود الأخيرة لا ينفي البتة مركزية هذا المفهوم في التفكير والحس الإنساني منذ بروز الملامح الأولى للحياة الإنسانية. فحتى خلال فترات البساطة التي ميزت هذه الحياة في بدايات تشكلها يمكن الحديث فيها عن مفهوم معين للأمن وهو المفهوم الذاتي والطبيعي للحفاظ على الذات، إلا أن تطور العلاقات الإنسانية وتشابكها، لاسيما ضمن مجال تأمين الحاجيات الأساسية والضرورية وعلى رأسها توفير الغذاء والسكن أدى إلى الاهتمام أكثر بقضية الأمن وكيفية تحقيقه. ومن هنا برزت أهمية التعاون كأولى

صور الحس المجتمعي، والتي دفعت مع مرور الزمن إلى تشكيل حياة اجتماعية تنحوا أكثر تجاه النظام، والذي ارتبط عضويا بتوفير الأمن[1].

إن اهتمام الفلسفات القديمة سواء في الشرق (الثقافات الصينية والهندية أو الفارسية)، أو مثيلاتها في الغرب (الثقافتين اليونانية والرومانية) بقضايا وشؤون السياسية والحكم وتبلور مفهوم الدولة، واكبه تفكير متواصل حول كيفية حماية، ليس المجتمع فحسب، بل الدولة أيضا من التهديدات الخارجية. وبدوره ارتبط ظهور الدولة القومية الحديثة بعدة أبعاد لعل من أبرزها إرساء قواعد النظام وتحقيق الأمن في خضم الصراعات والفتن الدينية والقومية التي عرفتها أوروبا خلال القرن السادس عشر. ويكفي أن أشير هنا إلى أن فلاسفة العقد الاجتماعي وعلى رأسهم توماس هوبز أكدوا أن الدافع الأساسي وراء انخراط الناس في مجتمعات، أو عبر ما اصطلح عليه "العقد الاجتماعي" إنما كان الهدف منه البحث عن الأمن في مقابل تنازل هؤلاء الناس عن حرياتهم لسلطة مركزية مشتركة[2]. ويمكن القول أن جزاء هاما من شرعية الدولة الحديثة وبسط هيمنتها على المجتمع استمد من مدى قدرتها على توفير الأمن لشعبها.

ارتبط مفهوم الأمن إلى غاية نهاية الحرب الباردة خلال القرن الماضي بمضامين دقيقة لعل من أبرزها ربط الأمن في الأساس بالقوة العسكرية للدولة. ويرجع هذا التقليد، في واقع الأمر، إلى زمن الواقعية الكلاسيكية التي جسدها نيكولا ميكيافيلي (Nicolas Machiavel) عندما رأى في متغير القوة أساسا لاستقرار الحكم والإمارة، وضرورة فصل الممارسة السياسية عن الاعتبارات الأخلاقية والدينية أو كما سماها ضرورة التميز بين أخلاق الفرد وأخلاق الدولة. هذه الأخيرة التي ينبغي أن تخضع سلوكها لمقياس أساسي وهو "منطق الدولة" أو "منطق المصلحة العليا للدولة"(Raison d'Etat) حيث رأى في الدولة مركزا للقوة التي تقوم بتحديد قواعد السلوك التي ينبغي على السياسي، أو على حد تعبيره "الأمير"، الأخذ بها وإتباعها[3].

استمر العمل بهذه القاعدة الواقعية كقاعدة محددة لمفهوم الأمن، والتي مفادها أن الأقوياء يفعلون ما تمكنهم قوتهم من فعله والضعفاء يتقبلون ما يتعين عليهم القبول به[4]، إلى غاية النصف الثاني من القرن العشرين. بحسب الواقعيين، يعد ارتباط معنى الدولة بالقوة ضرورة منطقية، ولعل هذا ما دفع عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (Max Weber) إلى أن يبرز الخاصية الأساسية للدولة في كونها تعني "احتكار الاستخدام المشروع للقوة الفعلية ضمن منطقة معينة"، وكأنه بذلك يردد نفس عقلانية توماس هوبز (Thomas Hobes) وفلاسفة العقد الاجتماعي والتي مفادها تأكيد صفة وخاصية المقايضة بين الدولة ومواطنيها أو رعاياها، أي التزام الدولة بتوفير الحماية والأمن لهم في مقابل أن يقوم هؤلاء بالإذعان لسلطتها.

حتى الواقعية الجديدة ظلت متمسكة بالطرح السابق، بحيث أضافت له عناصر جديدة. فعلى سبيل المثال أضاف أحد أبرز رواد هذا الاتجاه وهو "كينيث وولتز" Kenneth Waltz متغيرا سماه بـــ "القدرات" والتي تتمثل أساسا في حجم السكان، المساحة، توفر الموارد، القوة العسكرية، الاستقرار السياسي وأخيرا الكفاءة[5]. ومعلوم أن مضامين القوة لدى الواقعيين أدرج فيها عناصر جديدة تباعا، بالتركيز على القدرات العسكرية لدى "هانس مورقنتو"Hans Morgenthau، ليضاف إليها الشق الاقتصادي لدى "وولتز" وأخيرا البعد المعرفي جنبا إلى جنب مع الأبعاد الأخرى لدى الواقعيين البنيويين خلال الثمانينات والتسعينات[6]. فتناغم العوامل الآنفة الذكر يساهم في قياس قوة الدولة وقدرتها على بلوغ أمنها القومي.

رغم قوة وجاذبية المنطق الداخلي الذي ظل يحكم الطرح الواقعي والواقعي الجديد، إلا أن تداعيات نهاية الحرب الباردة خلال القرن الماضي أفضت إلى مراجعة هذا الطرح الذي ظل منحصرا في شكله الضيق المتمثل في ربط مفهوم الأمن في بعده العسكري بالأساس، لاسيما وأن العالم أخذ يشهد تحولات على غاية من العمق والأهمية، لعل من أبرزها انخراط العديد من الدول في عمليات الاندماج والتكامل الاقتصادي، وتوجه الاقتصاد العالمي نحو تحرير التجارة.

لقد أدت تلك التحولات إلى طرح تساؤلات فكرية ونظرية عميقة تتعلق بمدى إمكانية استمرار التقيد بالفكرة الكلاسيكية حول سيادة الدولة. فهذه السيادة أخذت في التداعي مع مرور الزمن مما جعل من الضروري مراجعة الطرح الواقعي لمفهوم الأمن، إذ لم تعد القوة العسكرية وحدها المحدد لهذا الأمن.

فالتغيرات العميقة التي أحدثتها العولمة من خلال زيادة حدة التشابك في العلاقات بين الدول، وكذا الطفرات النوعية التي شهدتها المعارف التكنولوجية، وزيادة وتيرة الاعتماد المتبادل بين الدول أعطت لمفهوم الأمن مضامين جديدة تشمل أبعادا إضافية يتميز البعض منها بالكثير من التعقيد.

اكتسى مفهوم الأمن خلال العقدين الأخيرين العديد من الدلالات الإضافية، ويعد "باري بوزان" (Barry Buzan) أحد المنظرين البارزين ضمن هذا السياق. فقد عرف الأمن على أنه "العمل على التحرر من التهديد". على المستوى الدولي يعني ذلك "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقبلي وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية"، أما على المستوى الوطني فإنه يعني: "قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية"[7]. كما يركز بوزان على خاصية التعقيد لهذا المفهوم وكذا خاصيته التركيبية. فهو مفهوم "واسع" و"ضيق" في آن واحد. "ضيق" عندما نحصره في الجوانب العسكرية فقط، و"واسع" عندما نعني به قضايا تتعلق بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة ببعديها الداخلي والخارجي[8].

إن التنوع في المضامين التي أخذ يحملها مفهوم الأمن خلال العقدين الماضيين أدى إلى بروز مصطلحات جديدة لعل من أبرزها ما يعرف بالأمن الصلب " Hard Security" والأمن الناعم " Soft Security"، إذ يشير الأول إلى الأمن في سياقه التقليدي أي القوة العسكرية. أما الثاني فيشير بشكل خاص إلى التحديات والتهديدات غير العسكرية العابرة للحدود كخاصية ميزت فترة انتهاء الحرب الباردة وتنامي العولمة، وتتراوح هذه التهديدات بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي وأخرى تتعلق بالبيئة وغيرها من التهديدات المختلفة.

تعاطيا مع الاختلاف والتنوع في طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة، برزت العديد من المحاولات الإضافية لحصرها وفق منهجيات معينة، وعلى رأسها المنهجية التي تركز على معيار المخاطر المختلفة. وعليه صنف المركز الفنلندي للدارسات الروسية والأوربية الشرقية خمسة تهديدات للأمن اللين وذلك وفق منحنى تصاعدي. فهناك المخاطر الفردية كالأوبئة. ثم هناك المخاطر المجتمعية كاستفحال الأوبئة لتشمل فئات واسعة من المجتمع. وهناك تهديدات عابرة للحدود كالمشكلات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية. وتوجد أيضا، ما سماه المركز، بالأزمات الزاحفة، والتي تعني استفحال مشكلة ما لتأخذ بعدا إقليميا. وأخيرا هناك الكوارث المحتملة كالأوبئة المعدية ذات البعد العالمي، والمشكلات البيئية الكبرى كالتلوث[9].

دفع التوسع في مضمون التهديدات التي يحملها مفهوم الأمن العين إلى تنوع أبعاده في الوقت الحاضر، بحيث أصبح من الممكن الحديث عن البعد السياسي والذي يشمل الاستقرار التنظيمي للدول ونظم الحكومات، وكذا الإيديولوجيات التي تستمد منها هذه الحكومات شرعيتها. كما يمكن الحديث عن البعد الاقتصادي الذي يعني ضرورة تأمين الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ على مستويات متزنة من الرفاه الاقتصادي بشكل مستمر. وهناك أيضا البعد الاجتماعي الذي يعني قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها كاللغة والثقافة والهوية والعادات في ظل منافسة مستجدات العولمة لهذه العناصر. ويمكن الحديث أيضا عن البعد البيئي سواء في سياقه المحلي أو الإقليمي أو الدولي بحكم توقف مجمل الحياة الإنسانية عليه. ولا يمكن كذلك أن نغفل البعد السكاني ومدى تأثير الزيادة السكانية في بروز مشكلات وتهديدات للأمن القومي لعل أبرزها حاليا قضية الهجرة غير الشرعية بتداعياتها المختلفة.

إن توسع التهديدات الأمنية وكذا التنوع والتشابك في أبعادها المختلفة في الوقت الحاضر، هو ما يجعل التطرق لها ضمن حالة بعينها وهي حالة الجزائر عملية ضرورية ذات قيمة قصوى. إلا أن التطرق لها يستدعي أولا فحص طبيعة العقيدة الأمنية إلى يستمد منها الأمن القومي الجزائري عناصر فلسفته وإجراءاته العملية عند التعاطي مع تلك المخاطر والتهديدات الأمنية.

2 - مرتكزات عقيدة الأمن القومي الجزائري

نشير، بادي ذي بدء، إلى أن العقيدة الأمنية للدولة يقصد بها مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة. وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها، كما تمنحها هذه العقيدة إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني. وبشكل عام يمكن القول أن العقيدة الأمنية للدولة عادة ما تكون الأداة التي تقوم من خلالها الدول بتعريف التهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجهها. وعليه فإن الاختلاف في العقائد الأمنية للدول هو الذي يحدد الاختلاف وطبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجهها.

فالعقيدة الأمنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، كما يحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها. كما يمكن أن تأخذ صبغة إيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى[10].

بالرجوع إلى مرتكزات العقيدة الأمنية للجزائر يمكن القول أن عوامل كل من التاريخ والجغرافيا والايدولوجيا كان لها تأثيرا واضحا على هذه العقيدة منذ الأيام الأولى لاستقلال الجزائر.

تاريخيا، كان للاحتلال الفرنسي للجزائر دوره البالغ في التمكين للمشروع الحضاري الأوربي من خلال مؤسساته العسكرية والإدارية. فقد عمل المحتل الفرنسي بدون هوادة لطمس الشخصية والهوية الجزائرية، إلا أن ذلك قوبل بمقاومة اتخذت إشكالا متعددة سواء بالانتفاضة أو بالعمل السياسي السلمي. وقد تكللت تلك المقاومة بالانخراط في العمل المسلح لاسترداد السيادة الوطنية. وتعد ثورة التحرير الوطني بأفكارها أحد أهم روافد العقيدة الأمنية الجزائرية في فترة الاستقلال. حيث ساهمت هذه الثورة بشكل عام في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر عقب دحر المحتل الفرنسي، فعملية بناء الدولة وبناء عقيدتها الأمنية ورسم التزاماتها داخليا وخارجيا خضع كثيرا لهذا العامل التاريخي. فرغم التحولات التي عرفتها الجزائر في ظل تنامي العولمة لكن هاجس التاريخ يظل حاضرا ولا يزال يطبع عقيدتها الأمنية، ولا أدل على ذلك توجس ورفض الجزائر المستمر إقامة العلاقات أو التطبيع مع إسرائيل.

تعد الجغرافيا بدورها عاملا محددا لهذا الأمن. فموقع الجزائر في نقطة تقاطع إستراتيجية مهمة بتوسطها لعدة دول مغاربية، وكذلك توسطها لكيانين ضخمين، الأول في الشمال يمثله الاتحاد الأوربي، والثاني في الجنوب ويتمثل في العمق الإفريقي، إن هذا الموقع، أو بعبارة أخرى، هذه النقطة الإستراتيجية أمنيا جعلت الأمن الجزائري ينكشف على عدة جهات، وعليه فإن عملية صياغة العقيدة

الأمنية للجزائر ظلت تأخذ في الاعتبار هذا الانكشاف الأمني. إن مستويات تأثير عامل الجغرافيا على طبيعة العقيدة الأمنية للجزائر متنوعة. فإلى غاية انتهاء الحرب الباردة مثلت قضايا دعم حركات التحرر في العالم والدفاع عن مكانة الجزائر كقوة إقليمية أحد أهم عناصر هذه العقيدة. أما في ظل التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وعلى رأسها الانكشافات الأمنية للجزائر، وازدياد عملية الاعتماد المتبادل والترابط والتشابك على العديد من الأصعدة، اتجهت هذه العقيدة للارتكاز على عناصر جديدة، وعلى رأسها قضايا تتعلق بمحاربة الإرهاب وتجارة المخدرات وأمن الدولة[11]، أي الانتقال من البعد الخارجي كمحدد لهذه العقيدة إلى البعد الداخلي الذي أثر بشكل واضح في صياغتها.

أخيرا، ظل البعد الأيديولوجي بثقله أحد أهم مرتكزات العقيدة الأمنية للجزائر منذ الأيام الأولى للاستقلال، فقد مثلت الاشتراكية بمبادئها المضادة للاستغلال والاستعمار، مصدرا ذا قيمة لهذه العقيدة الأمنية وذلك لعدة عقود. كما كان لخيار الحزب الواحد، اقتداء بعد تجارب أخذت بها العديد من الدول، دوره في بلورة هذه العقيدة. إذ وبحسب هذه الأيدولوجيا تم النظر إلى حزب جبهة التحرير الوطني على أنه وعاء لتحقيق الوحدة الوطنية بعد الانشقاقات الأولى التي عرفتها الجزائر عقب حصولها على الاستقلال. وعليه، أكدت المواثيق الوطنية لسنوات 1964 و1976 و1986، وهي مراجع أساسية للأحكام الدستورية في الجزائر آنذاك، أن الاشتراكية كنظام وإيديولوجيا هي المنهج الوحيد الكفيل بتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال[12].

لقد رسمت الأيديولوجية الاشتراكية مبادئ وأهداف العقيدة الأمنية الجزائرية لفترة تقارب ثلاثة عقود منذ الاستقلال، ولعل من أبرز تلك الأهداف مناصرة حركات التحرر في العالم ونصرة القضية الفلسطينية، ودعم النـــزاع العربي مع إسرائيل والعمل على المحافظة على مكانة الجزائر كقوة إقليمية، وكذلك الاستعانة بالمؤسسة العسكرية، أو الجيش الوطني الشعبي، في مجهودات التنمية الوطنية.

أثرت التحولات العالمية وحتى الداخلية للجزائر مع نهاية الثمانينات على التوجهات الإيديولوجية التي ظلت مصدرا للعقيدة الأمنية للجزائر لعدة عقود. فأحداث 05 أكتوبر 1988 التي شهدتها البلاد، وضعت أمنها القومي أمام محك صعب، لاسيما أن البلد كان يمر بتحولات عميقة ضمن مستويات مختلفة وعلى رأسها الجبهتين السياسية والاجتماعية. إذ يعبر الانفجار الداخلي الذي عرفته الجزائر بعد احتقان طويل، وبشكل واضح، عن العزلة والترهل الذي كان يعاني منه النظام ككل، فقد كان من أهم مؤشراته توسع الشرخ والهوة بين النخبة الحاكمة وعموم المواطنين. وبحكم تزامن ذلك الانفجار مع تحولات هامة على المستوى الدولي كانهيار المعسكر الشرقي وأفول

إيديولوجيته، لتحل محلها الإيديولوجية الليبرالية، فإن ذلك انعكس بشكل واضح على طبيعة الإيديولوجية التي ظلت مصدر الهام للعقيدة الأمنية للجزائر منذ الاستقلال.

فلأجل الحفاظ على أمنها ورغبة منها لمباشرة العديد من الإصلاحات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو حتى على مستوى الاحتراف داخل المؤسسة العسكرية، حدث تحولا هاما في هذه العقيدة لتتلاءم وعملية التحول المرن نحو الديمقراطية، وكذا مواكبة المتطلبات الجديدة التي أخذت تفرضها التحولات التي يمر بها العالم ككل.

تزامنت عملية إعادة صياغة بعض المبادئ التي تقوم عليه العقيدة الأمنية للجزائر لتواكب الترتيبات السياسية الجديدة، بروز ظاهرة عنف لم تر الجزائر لها مثيلا من الاستقلال. فقد مثل ذلك العنف الذي تزامن مع أزمة سياسية واقتصادية حادة، تهديدا حقيقا للأمن القومي الجزائري، وهو ما استلزم بلورة عقيدة أمنية. تأخذ في الحسبان كلا من جانبي الأمن الصلب والناعم للتعاطي مع هذه الظاهرة المعقدة، وهو ما سنتطرق إليه فيما بعد من خلال هذه الدراسة. فظاهرة العنف والإرهاب وارتباطهما بقضايا أخرى مثل تجارة واستهلاك المخدرات، وكذا الجريمة المنظمة، ساهمت كلها في إعادة تشكيل هذه العقيدة الأمنية وفق مدركات التهديد الجديدة، وذلك بالتركيز والبحث عن سبل وصيغ وميكانيزمات للتعاون والتنسيق والتشاور لمحاصرة هذه المخاطر والتهديدات الجديدة[13].

نصل، مما سبق، أن المرتكزات والعوامل التي ساهمت في تحديد طبيعة العقيدة الأمنية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية الوقت الراهن كانت متنوعة، ونشير هنا أن شكل تلك التهديدات ساهم في تحديد شكل هذه العقيدة. ويبقى أن الإطار العام لتلك العقيدة هو أنها انتقلت مع مرور الوقت من كونها تعتمد أكثر على المفهوم الضيق للأمن وهو الأمن الصلب إلى المفهوم الواسع للأمن وهو الأمن اللين وذلك في ظل التحولات التي تعرفها الجزائر داخليا والتي يشهدها العالم كذلك خلال العقدين الأخريين.

3 - راهن تهديدات الأمن القومي الجزائري:

على غرار معظم الدول، تأثرت الجزائر بعمق بالتحولات التي عرفتها المنظومة الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة. فقد توسعت مضامين الأمن القومي الجزائري في زمن العولمة واتسمت أكثر بالطبيعة اللينة. بحيث لم تعد التهديدات العسكرية وحدها تحظى بنفس الأهمية كما كان الأمر في السابق، بحكم التهديدات الجديدة التي أخذت بالظهور والتنوع بشكل مطرد سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو المجتمعي أو الثقافي أو البيئي، أكان ذلك محليا أو إقليميا أو عالميا.

إن ارتباط الأمن القومي الجزائري بالقضايا اللينة، في ظل تنامي العولمة بتداعياتها المختلفة، لا ينفي بقاء واستمرار العديد من التهديدات ذات الطبيعة الصلبة، أي التهديدات العسكرية وذلك في

الوقت الراهن وحتى في المستقبل، وهي تهديدات ذات علاقة مباشرة بالأمن القومي الجزائري ومنها على الخصوص قضية الصحراء الغربية المرتبطة بمطالب ترابية مغربية، والتي لازالت تفرض توترا علنيا وكذلك مستترا بين كل من المغرب والجزائر. كما لا ينبغي أن نغفل حالة النزاع بين الحكومة المالية والطوارق، حيث لا تزال الحدود الجزائرية الجنوبية غير مؤمنة بشكل كامل، إذ لازالت حركة التمرد للطوارق تستعمل الأراضي الجزائرية كملاذ لاتقاء هجمات القوات المالية ضدها.

ضمن سياق التهديدات غير المباشرة التي تدخل في نطاق الأمن القوي الجزائري بمفهومه الصلب نجد قضية النزاع العربي الإسرائيلي. فلا زالت علاقات الجزائر مع إسرائيل تتميز بالعداء، بحيث لا تعترف بهذا الكيان وترفض كل أشكال التعاون معه، وهو ما يجعل الجزائر محل تهديد من قبل هذا الكيان. كما لا يمكن أن نغفل كذلك تأثير وتداعيات الإستراتيجية الأورو– أطلسية والتي تتبنى توجهات وقائية، لاسيما ما يتعلق ببناء القدرات التسليحية للدول العربية وعلى رأسها امتلاك هذه الدول لصواريخ طويلة المدى أو تطويرها لأنشطة نووية بإمكانها أن تشكل مصدرا لتهديد الأمن الأوربي أو الإسرائيلي[14].

إضافة إلى كل ما سبق، يتعين أن نشير إلى تهديد هام للغاية وله ارتباط بكل من الأمن القومي في شكله الصلب وفي شكله اللين كذلك، ألا وهو التهديد الإرهابي. إذ تعد الجزائر من الدول التي تأثرت وعانت من هذا التهديد بشكل لافت في مقابل بقية الدول الأخرى. فقد وصل التهديد الإرهابي في لحظات معينة إلى حد تهديد كيان الدولة الجزائرية لاسيما خلال النصف الأول من تسعينات القرن الماضي. ورغم انحسار مده في السنوات الأخيرة وأخذه لأشكال وأجيال جديدة، فإن هذه المشكلة لازالت تمثل أولوية أمنية بالنسبة لمختلف المؤسسات السياسية والأمنية في الجزائر والتي تربط استيفاء شروط الأمن القومي بدحر التهديد الإرهابي الذي تتعدى مخاطره الجوانب العسكرية الصلبة، كما أشرنا إليه آنفا، لتلمس تداعياته السلبية النسيج السياسي والاجتماعي وعملية التنمية الاقتصادية في الجزائر[15].

لقد أردت أن أحرر، من خلال هذه التوطئة، وجهة نظر مفادها أن التحولات والتهديدات التي يفرزها تنامي العولمة أعطى للأمن القومي الجزائري مضامين أكثر عمق وتنوعا، ومن أهم التهديدات التي سأتعرض لها على سبيل المثال وليس الحصر أمثلة عن تهديدات سياسية وأخرى اقتصادية، ثم تهديدات اجتماعية وبيئية.

أ – التهديدات السياسية: من المهم أن أشير هنا أن الدراسات الأمنية الحالية عادة ما تميز بين أمن النظام وأمن المجتمع. بحيث بقدر ما تكون الدولة تسلطية وشمولية بقدر ما يتم التركيز فيها أكثر على حماية النظام. وبقدر ما تنحوا الدولة أكثر لتحسين مبادئ الديمقراطية كالمشاركة والشفافية

والمساءلة والمحاسبة بقدر ما تكون بصدد التمكين لمضمون أعمق لأمنها وهو الأمن المجتمعي[16]. وتجدر الملاحظة أن أشير كذلك أنه عادة ما نكون أمام وضعيات معنية تميز الأنظمة التسلطية، وهي تحول النظام إلى تهديد امني للمجتمع في الحالات التي يمر فيها هذا النظام بأزمات حادة. حيث يلجأ إلى إجراءات وحلول أمنية تكون انعكاساتها خطيرة على أمن المجتمع سيما في الحالات التي يتم فيها انغلاق النظام السياسي وتحجيم قواعد التنافس السياسي والمشاركة السياسية.

أدى انغلاق النظام السياسي الجزائري خلال مطلع التسعينات إلى استفحال ظاهرة الإرهاب التي تزامنت مع ظروف دولية محفزة له، وأصبحت هذه المشكلة مع مرور الوقت تهديدا حقيقيا للأمن القومي الجزائري، خاصة وأن الإرهاب ارتبط لمدة معينة بتدهور في شرعية النخبة الحاكمة. وعليه أصبح هاجس أمن النظام وأمن الدولة من الهواجس الأمنية للجزائر. ورغم التنوع في الأساليب التي اعتمدتها النخبة الحاكمة في الجزائر لتطويق هذه الظاهرة، وهي الأساليب التي تراوحت بين استخدام القوة العسكرية، وكذلك اللجوء إلى أساليب المعالجة السياسية من خلال مبادرات سياسية معينة كسياسات الوئام المدني والمصالحة الوطنية، إلا أنه هذا التهديد لازال قائما بفعل تعدد أسبابه وعلى رأسها عجز الشرعية السياسية في الجزائر والتي لازالت مستمدة من الخارج أكثر من الداخل فلا زالت النخبة الحاكمة مترددة في الذهاب بالمسار والعملية الديمقراطية إلى نهايتها المنطقية. إن حل معضلة هذه الشرعية[17]، يستدعي حل إشكالية عويصة ميزت المشهد السياسي في الجزائر وهي إشكالية الاستبعاد والمشاركة. ومن هنا فإن استمرار التهديد الإرهابي سيبقى قائما ومستمرا ما دامت هذه الإشكالية قائمة.

ب – التهديدات الاجتماعية: لعل من أبرز التهديدات التي تواجه الأمن القومي الجزائري تلك المتعلقة بتحقيق الاندماج الاجتماعي وتحصين الأمن الهوياتي. رغم أن قضايا الهوية والثقافة والمشروع المجتمعي ومصادر تهديدها ظلت قائمة في الجزائر منذ الاستقلال، إلا أن ارتباطها في الوقت الحاضر بتأثيرات العولمة يجعل من هذه المكونات مصدر تهديد حقيقي للأمن القومي الجزائري.

إن غياب المشروع المجتمعي في الجزائر يمثل تحديا حقيقيا للأمن الاجتماعي والثقافي وبالتالي على الأمن القومي. فلازالت عناصر الهوية الوطنية كاللغة والدين والإرث التاريخي محل استخدام سياسوي، سواء من قبل النخبة الحاكمة أو من قبل قوى المعارضة كالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني. إن التعاطي السلبي مع هذه المكونات ساهم بقدر وافر في تغييب المشروع المجتمعي والذي من خلاله يتم إنتاج وبلورت تكامل واندماج اجتماعي يكون فيه لمؤسسات المجتمع المدني دورا بارزا وفعالا من خلال اضطلاعها بمهمة تحديث الأمة والمجتمع الجزائري، وبالتالي محاصرة المنافذ التي يمكنها أن تشكل خطرا كامنا للأمن القومي الجزائري. ويكفي فقط أن نذكر هنا التحدي الذي

تفرضه معالجة القضية الأمازيغية للجزائر وضرورة التعاطي معها بمنهجية تؤدي إلى تحقيق الاستقرار المتساند كخطوة لتثبيت أسس عقيدة أمنية متكاملة.

ج – التهديدات الاقتصادية والتكنولوجية: يعد هذا الصنف من التهديد محوريا ومؤثرا للغاية في عصر يتم فيه مقايضة السياسة بالاقتصاد، فتحقيق الأمن القومي يستدعي بلورة إستراتيجيته اقتصادية وتكنولوجية دقيقة وفعالة وبعيدة المدى، إلا أن ما يلاحظ ضمن الحالة الجزائرية قصورا في هذه الإستراتيجية، وما المؤشرات التي سيتم ذكرها إلا دليلا كافيا على هذا القصور.

إذ لا يزال الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا، بحكم احتلال إنتاج المحروقات لنسبة تفوق 95 بالمئة من الصادرات الجزائرية. بل وأن الجزائر لا تمتلك السلطة المطلقة على حقول نفطها التي تخضع أكثر لسلطة الشركات المتخطية القوميات. إن عدم التنوع في مداخيل الجزائر واعتمادها على الاقتصاد الريعي، وفي حالة استمرار تصديرها للمحروقات بهذه الوتيرة، فلن يكون هناك ما تصدره بعد ربع قرن من الآن. وهنا تطرح فعلا مشكلة غياب إستراتيجية أمنية لتأمين حياة الأجيال القادمة. من ناحية أخرى فإن الجزائر لا تمتلك السلطة الكاملة على مواردها وعلى احتياطاتها المالية التي تتعرض لاستنزاف مستمر بفعل تنامي مشكلة فساد بمختلف أشكاله، فقد أصبح الفساد مؤسسة المؤسسات في الجزائر التي ترهن مستقبل الأجيال القادمة. أما من ناحية ثالثة فإن الجزائر مهددة في أمنها الغذائي بسبب العجز المتنامي في هذا القطاع الحيوي الحساس، إذ تشكل واردات الجزائر الغذائية ما يزيد من ربع وارداتها السنوية[18]. إن الاعتماد الخارجي على مصادر الغذاء يشكل تهديدا حقيقيا لقراراتها السياسية لاسيما تجاه القوى الكبرى التي تمدها بالمواد الغذائية وعلى رأسها الاتحاد الأوربي.

أما على المستوى التهديدات التكنولوجية، فإن التطورات السريعة التي يشهدها هذا المجال يساهم في بروز تهديدات للأمن القومي الجزائري، وهي تهديدات تمس كلا من مؤسسات الدولة وكذلك أفراد المجتمع. إن تدني المستوى المعرفي وضعف المناهج الدراسية واستفحال حالة التسيب وانعدام الجدية في المنظومة التربوية الجزائرية، والذي يقابله تطورا تكنولوجيا متناميا في الدول المتقدمة يطرح بحد مشكلة مواكبة هذا التطور بفعل الهوة المعرفية الحاصلة.

لعل من أبرز تداعيات التطور التكنولوجي بروز مشكلات تهدد الأمن القومي الجزائري، وعلى رأسها الجرائم المعلوماتية. وتعد الجرائم المعلوماتية والالكترونية صنفا جديدا من الجرائم. وتتخذ هذه الجرائم أشكالا متعددة، لعل من أبرزها جرائم الاختراقات، أي اختراق المواقع الالكترونية الرسمية والشخصية بغرض الاستيلاء على اشتراكات الآخرين وأرقامهم السرية وإرسال الفيروسات. وهناك كذلك الجرائم المتعلقة بالمواقع المعادية، سيما المواقع السياسية، والتي وإن كانت من جهة تعبر عن تنامي القيم الحضارية الديمقراطية، لكنها كثيرا ما تكون مصدرا للأخبار الفاسدة التي تخلق شرخا بين

النظام السياسي ومواطنيه. إضافة إلى كل ذلك، هناك جرائم القرصنة والنسخ غير المشروع، أين تعد الجزائر من التي أنهكتها هذه المعضلة. ويمكن أن نذكر كذلك جرائم التجسس الإلكتروني بفعل وجود تقنيات عالية التقدم يتم استثمارها للتجسس على الدولة. وهناك أخيرا ما يعرف حاليا بالإرهاب الالكتروني، والذي يتم من خلاله الاستيلاء على المعلومات والقيام بتدميرها أو تعطيلها في عصر الازدهار الالكتروني[19].

د – التهديدات البيئية: تعد مشكلة التصحر تهديدا آخرا للأمن القومي الجزائري، فظاهرة التصحر تقترب أكثر فأكثر من شمال البلاد مما سيخلف تأثيرات بيئية خطيرة للغاية. فمشكلة التصحر ترتبط ارتباطا وثيقا بالإدارة المتكاملة للتربة والغطاء النباتي والمياه. ويشكل تفاقم هذه الظاهرة تهديدا، ليس فقط على التنوع البيولوجي فحسب، بل أيضا على استدامة إنتاج مختلف السلع والمنتجات الأساسية للعيش.

بدورها تعد مشكلة ندرة المياه المرتبطة بالتذبذب المناخي في الجزائر، وكذلك بالاستغلال والتسيير السيئ لها، تحديا أمنيا خاصة وأن مجمل الأبحاث المنجزة لحد الآن ترشح تفاقم هذه المشكلة في ظل تنامي مشكلة التصحر وزيادة عدد السكان، وحاجات التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى مشاريع البنى التحتية للماء. فهذا الوضع سيمارس ضغطا إضافيا على الاحتياجات المائية والأمن المائي في الجزائر.

ولا يفوتنا في نهاية المطاف أن نشير إلى مصادر أخرى للتهديدات الأمنية المتعلقة بالبيئة وهي قضايا التلوث والمخلفات. وتعد الجزائر من الدول التي تعرف تفاقما لمشكلة التلوث الذي يؤثر على مجمل عناصر التنوع البيولوجي، والتي أصبح البعض منها مهددا فعليا. ففي العديد من المناطق خاصة الساحلية يصل التلوث والتدهور البيئي درجة تستدعي اتخاذ إجراءات فورية. وتعد المخلفات بدورها مشكلة تتفاقم مع مرور الوقت. إن الضغوط المشتركة الناجمة عن التطورات الصناعية والسكانية وتركز السكان والأنشطة الاقتصادية في المناطق الحضرية والساحلية، يولد مشاكل صحية وظروف معيشية سيئة كما تعيق تحقيق نسق التنمية المستدامة في الجزائر[20].

إن التعرض للتهديدات السابقة، وإن لم تتم معالجته بشكل أعمق وبتفاصيل أدق نظرا لطبيعة الإشكالية التي تم طرحها في المقام الأول، وهو ما يقتضي محاولة الإحاطة بمختلف مصادر تهديد الأمن القومي الجزائري، بهدف تبيان مستوى تشعبها وتشابكها واستعصائها.

الخاتمة:

لقد حاولت من خلال هذا المقال أن أدافع عن وجهة نظر مفادها أن العقيدة الأمنية الجزائرية عرفت إضافات نوعية منذ الاستقلال. فمن كونها عقيدة بسيطة في طرحها بحكم استنادها لمحددات عالية الدلالة كالتاريخ والجغرفيا والأيديولوجيا. إلا أن التحولات التي عرفتها الجزائر داخليا والتي تزامنت مع تحولات أخرى شهدها العالم كان تأثيرها واضحا على الجزائر منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي. إذ وسعت تلك التحولات بالتهديدات التي أفرزتها من مدركات مصممي العقيدة الأمنية الجزائرية. فانتقلت من كونها ذات توجه صلب، وذات أولوية خارجية، إلى كونها عقيدة ذات توجه لين بحكم التهديدات الأمنية الجديدة للجزائر سيما على المستوى الداخلي.

كما حاولت تبيان إفرازات العولمة على صعيد التهديدات التي تواجه الأمن القومي الجزائري والتي تشمل مستويات عديدة ومتنوعة، سياسية واجتماعية واقتصادية وكذا بيئية. وهي تهديدات تستدعي إحداث تغيير ضروري في المنهجية التي يستند عليها هذا الأمن عند معالجته لتحدياته ومخاطره وتهديداته.

الهوامش:

(1) "**The History of human Security**" . (Retrieved on: 2009/12/22). http://www.narcis.info/

(2) سليمان عبد الله الحربي "**مفهوم الأمن، مستوياته، وصيغه وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 14 (2008) ص. 10.

(3) لمزيد من التفاصيل راجع المؤلف المرجعي:

Nicolas Machiavel, **Le Prince** (Paris : Union Générale d'Editions, 1962)

(4) جون بيليس، وستيف سميث. **السياسية العالمية** (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث 2004)، ص. 232.

(5) المرجع نفسه ، ص. 240.

(6) Stephano Guzzini, "**Realism in international relations and international political economy**" (UK: Routledge, 1998), p. 136.

(7) عبد النور بن عنتر، "**البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر، أوروبا، الحلف الأطلسي**" (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005) ص. 1.

(8) سليمان محمد الحربي، المرجع السابق ، ص. 11.

(9) Holgor Morof, "**European Soft Security Policies**". (retrieved on: 15-12-2009)

(10) عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص. 41.

(11) هربرت بولون، **نطاق التهديد غير العسكري في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، (مجموعة من المؤلفين) ترجمة : فادي حمود وآخرون (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص ص. 120-124.

(12) الطاهر بن خرف الله، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982: بين التصور الأيديولوجي والممارسة السياسية**، ج1 (الجزائر: دار هومة، 2007)، ص. 105.

(13) Yosar Yakis " **Euro-Méditerranean Cooperation in the Field of and Anti-Teerrorism**". (retrieved on: 19-12-2009) .
<http://www.yasaryakis.net/meclis_konusmalari/Londra,EuroMesco-Final-

(14) زيد موسى أبو زيد، "**الأمن القومي العربي وخطر المشروع الصهيوني**". (تم تصفح الموقع في: 06-12-2009) http// www.zaidabuzaid.jearan.com/archive/2009/7/906812.html

(15) Frédéric Volpi, "**Algeria's Pseudo-democratic Politics**" in: F. Volpi and Francesco Cavatorta (eds.) Democratisation in the Muslim Word: Changing Patterns of Power and Authority (Oxon, Routledge; 2007) PP. 214- 218.

(16) لمزيد من التفاصيل راجع:
Sadako Ogata, "**State Security-Human Security**", United Nations University Public Lectures, December 2001.

(17) منعم العمار، "الجزائر والتعددية المكلفة" في: "الأزمة الجزائرية"، مجموعة من الباحثين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1996)، ص.48.

(18) حفيظ صواليلي، "**الصناعة الزراعية الجزائرية عاجزة عن تلبية الحاجيات المحلية**"، الخبر، العدد 5879 ليوم 17 جانفي 2010، ص.7.

(19) شيماء عطا الله، "**خصائص وتصنيفات الجريمة المعلوماتية**". (تم تفحص الموقع يوم 10 نوفمبر 2009)
<http://www.shaimaetalla.com/yb/showthred.php?!=8951>.

(20) "**الجزائر والبيئة**". (تم تفحص الموقع يوم 12 ديسمبر 2009)
<http://www.entv.dz/ar/Dossiers/envir2.php>.